

ربيع «الاخوان» ونتائج كارثية القصير



محمدعلاي عاش

لم تكن اليمن بعيدة عن موجة ما يسمى بثورات الربيع العربي، والتي تفجرت فجأة وبلا مقدمات بدأ من تونس في ديسمبر 2010م وبسيناريو واحد وشعارات واحدة أهمها «ارحل» و«الشعب يريد إسقاط النظام» سرعان ما تددت وامتدت إلى أقطار عربية عدة ومنها اليمن وكأنها تنتقل من دولة إلى دولة على عربة قطرية يقودها الإخوان وتقل معها جميع متناقضات المجتمعات من يمين ويسار.. يرفعون بشكل موحد شعارات الحرية والديمقراطية والدولة المدنية، ويهتفون بصوت واحد «الشعب يريد إسقاط النظام».

أكثر من منطقة، وتحريض الشباب على الإحزاب وتقديمهم قرايين لأهواء، مطامح الإصلاح وتوابعه من أحزاب وقوى نافذة كي يتم استثمارها في الترويج والتضليل والهراب من الحلول الموضوعية والمنطقية، وعلى الرغم من كل المحاولات الانقلابية بما فيها حادث جامع الرئاسة الاجرامى الذي استهدف الإيعيم ومعظم قيادات الدولة، لم يتمكن المشترك من أن يجر وضع البلاد الى دائرة الفوضى الشاملة أو ما يسمى بالحرب الاهلية، في نفس الوقت الذي لم يتمكن فيه من حسم ما يسمى بالثورة عبر الانقلاب والمواجهات المسلحة، رغم أن النظام كان يملك حينها كل إمكانيات الحسم السريع، لكنه لم يلجأ الى هذا الخيار مفضلاً تقديم التنازلات المتتالية لتحقيق أفضل طلاق للتغيير السلمي والانتقال الآمن للسلطة.

من هنا استجاب المشترك للتوقيع على المبادرة الخليجية والتي كان قد رحب بها الإيعيم وتحت رعاية أمية وعربية وهي المبادرة التي لم تكن الا صدى لمبادرة الإيعيم في ملعب الثورة التي تعتبر أرقى منها بمقاييس أخلاقية وسياسية كونها جاءت في ظروف خالية من الدماء والضحايا، وكونها وضعت النقاط على الحروف منذ البداية وخاصة في أهم القضايا الجوهرية التي تؤسس لانتقال حقيقي في المجتمع.

كان الهدف من المبادرة الخليجية هو الخروج من هذه الأزمة الخائفة وتجاوز المنعطف الخطير الذي تمر به البلاد، وتحقيق انتقال آمن للسلطة خلال مرحلة انتقالية لا تتجاوز الستينين مشتملة على بنود مضمنة يتم تنفيذها خلال المرحلة الانتقالية أهمها تشكيل حكومة وفاق وطني، ورفع المتارس والنقاط العسكرية والقبلية المستحدثة، والعمل على هيكلة الجيش والأمن هيكلية متوازنة وبأفضل الطرق العلمية التي تؤدي الى بناء وتأسيس جيش وطني موحد متماسك يتبع الوطن ويحمي سيادته ومكسباته، لا جيش يتبع أفراداً وأحزاباً، ثم عقد مؤتمر حوار وطني لتتويج المرحلة الانتقالية بمخرجات وطنية من الحلول والمعالجات الحقيقية والجادة لكافة قضايا ومشاكل البلاد وأهمها القضية الجنوبية وقضية صعدة وقضية بناء الدولة الحديثة وتحديد شكل الدولة ونظام الحكم والتجهيز لإجراء انتخابات في 21 فبراير 2014م.

المحلية والعربية والدولية، طارحاً مبادرته الشهيرة التي ثمن فيها خروج الشباب الى الساحات من أجل التغيير، ومقدماً عروضاً مغرية للسير في مسار حقيقي وأمن نحو بناء الدولة الديمقراطية المدنية، أهمها تطبيق النظام البرلماني والقائمة النسبية - نظام الأقاليم، ومؤكداً استعداداه مغادرة السلطة وفق أفضل طرق الانتقال الآمن للسلطة، وفي مدى زمني معين يتفق عليه، بالإضافة الى تشكيل حكومة انتقاذ وطني بالتساوي مع المشترك، على الرغم من أن هذا العرض المتمثل في تشكيل حكومة انتقاذ وطني كان مطروحاً على المشترك منذ ما قبل الأزمة بسنوات.

وكعادة المشترك في رفض مثل هذه العروض جاء أيضاً وبشكل سريع رفض المشترك للمبادرة ولم يكن هناك من مبرر سوى أن البت في هذا العرض ليس من حقهم وإنما من حق الشباب.. مبادرة الإيعيم هذه، قيمتها الأخلاقية والسياسية عالية ومتوقعة أكثر بكثير من المبادرة الخليجية كونها جاءت والدنيا سلامات ومافيش ضحايا، بالإضافة الى أنها انطلقت من ارادة صادقة في التغيير وتحقيق انتقال سلمي للسلطة، مستفيداً من مسار الأحداث في تونس ومصر وليبيا، ومدركاً في نفس الوقت مخاطر الانتقال أو الرحيل المفاجئ وخاصة في ظل تركيبة المجتمع اليمني، وأيضاً تركيبة قوى الثورة في الساحات التي يهمن عليها الإصلاح بشكل كبير.. قوة هذه المبادرة وأهميتها خاصة وأنها أخذت مساحة كبيرة من التعاطي والتفاعل الخارجي معها، وأصبحت في طريقها الى التفعيل جعل المشترك وبالذات الإصلاح يعمل على تعطيل وتغيير المعادلة عبر أحداث جمعة الكرامة في 18 مارس 2011م، بعدها تطورت الأحداث في مسار آخر ملون بلون الدم ومزكش بالأشلاء، وأصبحت بعدها كل المبادرات مرفوضة بصوت واحد «لا مبادرات بعد دما، الشباب» لتتطور الأمور أكثر وتصل الى حد المواجهات المسلحة في الحصة وفي

اليمن أن أدنى تغيير لم يحدث ولم يتحقق، بل تدهور الوضع أكثر، وصار الشعب اليمني هو من يحتوي تحت نار هادئة ويتجرع الهلاك كبسط.. المبادرات قد تقي الشعوب مخاطر وويلات صراعات القوى الطامحة في السلطة وتعمل عملية وفاق تقود في النهاية المجتمع الى المرحلة الأمان والقدرة على التعايش المشترك والتداول السلمي للسلطة، إن ضبضت بأسس ورؤى وخطوات انتقالية تنفيذية جادة، ما لم فإن هذه المبادرات ليست الا مجرد استراحة محارب ولا تعمل سوى تأجيل الكوارث لكن تجدنا أشد، نظراً لما أفرزته فترة استراحة المتصارعين والطامحين.

تبدأ الحكاية في يمن الأزمة لا الثورة، أي الأزمة التي فرضت مبادرة وحكومة وفاق وطني ومرشاً رئاسياً انتقالياً توافقياً وأخيراً مؤتمر حوار وطني.. نتذكر أن في 10 مارس 2011م وفي ملعب مدينة الثورة عندما خطب الإيعيم علي عبدالله صالح بحضور مختلف الفئات التي تتخفي فيها.



إسناد عربي ودولي، والى الآن تحكي مؤشرات الأرقام عن النتائج الكارثية والمساوية لحكاية هذا الربيع الاخواني المسخ والكارثي أكثر من (200,000) قتيل، وأضعاف هذا الرقم جرحى ومعاوقون وأكثر من مليون ونصف مشرد، وبني تحتيه مدمرة تحتاج لأكثر من نصف قرن لإعادة بنائها، الا أن الظروف المنتجة غير مهيأة للقيام بذلك، فما يزال الزيف والخراب مستمراً، لكن خلفيات دينية وطائفية ومذهبية وعشائرية، كإبرز سمات ونتائج هذه المرحلة الاخوائية، وإصلاح ما تحته مثل هذه الحروب في الواقع، لا يمكن أن يتحقق الا بعد ترميم وإصلاح الخراب الذي أحدثته في النفوس والعقول وهذا يحتاج زمناً طويلاً.

هذه أبرز سمات ونتائج المرحلة الاخوائية كون جماعة الإخوان المسلمين لا تجيد بناء دولة المواطنة ومجتمع السلم والتعايش المشترك وإنما تجيد العزف السيني والقمي، على أوتار هذه الهويات القاتلة وإثارتها وتأجيحها، مستخدمة كافة الأدوات التي تمتلكها بما فيها أداة تنظيم القاعدة الإرهابي الذي يعتبر ثوباً من أثوابها المتعددة التي تتخفي فيها.

وبقدر حدة المواقف الدولية والعربية من هذه الثورات وحجم الإسناد لجماعة الإخوان وملحقاتها من الجماعات الجهادية والارهابية كانت النتائج، فرأينا عنفها وأسوأها في ليبيا وسوريا اللتين دفعتا الكلفة الباهظة لهذا الربيع الاخواني المسخ.

اليمن لم تكن بعيدة عن الأحداث فالسيناريو طبق بحذافيره، غير أن النتيجة المحققة هنا سارت في مسار آخر مختلف، رغم حدوث الاستفزازات في أكثر من مكان كالحصبة وأرحب وتعر وأبين، لذا فهنا ليست ثورة وإنما مبادرة بين طرفين أحد الأطراف يصر على أن يلبسها ثوب الثورة وفقاً لما يحلو له وما يتكيف مع طموحاته وقد حقق نجاحاً كبيراً في هذا الاتجاه خاصة في أخونة الكثير من المؤسسات وتجنيد أكثر من مائة وسبعين ألف جندي من كوادره الحزبية، لكن ما هو مؤكد وواقعي في

الحقيقة أن هذه الأحداث ظهرت في مرحلة عربية كان لا بد أن تبدأ فيها عجلة التغيير بالتحرك نحو بناء الدولة الديمقراطية وتنظيم عملية التداول السلمي للسلطة والقضاء على الكثير من مظاهر الفساد والبيروقراطية المتفشية في أجهزة وهياكل هذه الأنظمة والحكومات، ومعالجة الكثير من القضايا والمشاكل التنموية، ومثل هذه المسائل لا تحل أو تحقق فجأة وبمجرد رحيل الحاكم العربي المرتبطة به أهم أركان ودعائم الدولة، وإنما في إطار صيرورة من الإصلاحات والتوجهات الجديدة، التي تؤدي في النهاية وفي مدى زمني معين الى تحولات إيجابية في المجتمع، وهذا هو المفهوم والمضمون الحقيقي لمصطلح العدالة الانتقالية.

تسارع الأحداث وتدايعاتها بنفس السيناريو والشعارات جعل العالم يتقف مدحوشاً أمام ظاهرة عربية أخذت شكل الثورات العظيمة، لذا تم تسميتها.. ثورات الربيع العربي.. وتم بناء المواقف والتعاضف معها على جميع المستويات الاعلامية والسياسية والدبلوماسية على هذا الأساس، غير أن حسابات المصالح وهو اجس احتواء هذه الثورات، وأيضاً التآمر السياسي وتصفية الحسابات مع بعض الأنظمة، تدخلت في بناء المواقف بحيث جعلت الكثير من حكام العالم لا تعينهم ولا تهمهم ما تخفيه هذه الثورات من أنغام ومن متناقضات، ومن أدوات ثورية لا يمكن أن تكون بالادوات المستقبلية لبناء الدولة الديمقراطية ومجتمع السلم والتعايش، ولم تكن تعينهم أيضاً مخاطر الرحيل المفاجئ لهذه الأنظمة المرتبطة بها أهم مرتكزات الدولة في مجتمعاتها ما أقرب الى المجتمعات العشائرية والكيانات المجتمعية المتعددة دينياً وعرقياً، حيث أن بساطة اختلال أو تغيير غير مضبوط في مرتكزات هذه الدولة سيؤدي الى اختلال نظام عام هذه المجتمعات.

بعد ثلاثة أعوام منذ بداية ثورات ما يسمى بالربيع العربي، ليس هناك ثورة ناجحة، حيث مضت هذه الثورات في مسارات منحرفة ومدمرة، نتيجة سيطرة الإخوان المسلمين عليها منذ البداية، فتحكموا بإمكاناتها وهم من حدادوا مسانرها تحت شريطة إما الوصول الآمن للسلطة أو الوصول بالقوة والعنف المسلح على جماجم وأطلال مجتمع مدمر ومعاق، ومن خلفهم

الرئيس والحاجة لقرار تاريخي



يحيى نوري

إذا كان هناك من ضرورة تشكيل لجان للتحقيق.. فيجب ان تكون مستقلة.. ليس من المعقول ان تكون مدخلات هذه اللجان من قيادات فشلت فشلاً ذريعاً في القيام بمهامها الامنية.. بل ويجعل وجودها مبعثاً للسخرية والتندر.. ما يعني انعدام الثقة كاملة بها وبكل مااستصل اليه من نتائج معروفة مسبقاً بتقييدها ضد مجهول.. وهو ما تؤكدُه نتائج مختلف اللجان التي شكلت او التحقيقات التي تمت لقضايا الاعتيالات.

وهذا يعني ان تعاملنا مع هذه المشكلات الخطيرة يمثل مشكلة بحد ذاته ينبغي على المعنيين معالجات أكثر استجابة في التعامل الحازم والقوي مع عمليات الاعتيالات التي تتواصل وتحصد الكثير من القدرات والكفاءات في المؤسسات العسكرية والامنية واتسعت اليوم لتتال من السياسيين وهو مايعني ان القادم افظع وان المعالجات لابد ان تكون بمستوى التحدي الكبير الذي يهدد الامن والسلم الاجتماعي.

ولعل اصدار قرارات حازمة بحق القيادات التي اكدت فشلها غير مرة بات يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح.. حيث المطلوب اعادة الثقة بقدرات وخبرات ومهارات الةجهزة الامنية.. واحداث تحول مهم على صعيد نشاطها بالصورة التي تؤكد قدرتها على ضبط الامن على مستوى التراب الوطني والتعامل مع كل ذلك بشفاافية كاملة تعلقو على مفهوم المصالح والاجندة الحزبية والاعتبارات الأخرى التي باتت موقوفة شعبياً.

لا ريب ان تحقيق مثل هذا التحول مروهون برئيس الجمهورية شخصياً والذي بات اليوم مطالباً أكثر من اي وقت مضى الى ان يصدر من القرارات مايرود الى رفع الجاهزية الامنية وجعلها في منأى من التجاذبات الحزبية.. وان يتحمل بنفسه مسئولية الاشراف والمتابعة على ذلك.

ولعل من أبرز المعالجات التي ينتظر الرأي العام اليمني التعاطي معها من قبل رئيس الجمهورية هو الاسراع الى حل الحكومة وتشكيل حكومة انتقاذ من خارج المكونات السياسية وبصورة تناط إلى هذه الحكومة بمهمة المثلف الامني وان يتحمل بذلك الرئيس المسئولية امام الشعب من خلال هذه الحكومة المتحررة

من التجاذبات الحزبية.. واذا كان البعض سيقول ان تشكيل هذه الحكومة من خارج المكونات الحزبية يتعارض مع مضامين المبادرة الخليجية التي تنص صراحة على تشكيلها من الاحزاب.. فإن هذا القول لم يعد يجد تأييداً من اوساط الشعب خاصة بعد ان ذاق مرارات الدجل والمناكفة والمزايدة السياسية التي جلبت له الكثير من المصائب خاصة على الصعيد الامني وبكل تداعياته الكارثية في الوقت الذي مالزت المكونات السياسية بالحكومة الفاشلة بعيدة عن هذه المعانات الشعبية وساعية وراء اجندتها ومصالحها. ويتشكل هذه الحكومة الانقاذية يكون على المكونات السياسية استكمال

حوارها الوطني الشامل وان تدع للشعب حكومة تنتصر لمشكلاته اليومية. لا شك ان هذا المخرج ووفقاً للمعطيات الراهنة والخطيرة التي تعيشها اليمن يمثل اتجاهاً اجبارياً من الصعوبة تتجاوزة او ايجاد معالجات ناجحة لقضايا ومشاكل الراهن.. ذلك ان المكونات الحزبية لم يعد لديها القدرة على عمل شيء ينتصر للشعب بسبب انغماسها العميق في مستنقع المزايدة والمناكفة السياسية واي معالجات عبر الحكومة الراهنة لن يزيد الاوضاع سوءاً وضياح ماتبقى من الدولة واذا ماوصلت الامور الى الانهيار فإن المعالجات مستحيلة عندها وان الكارثة ستصيب الجميع دون استثناء.

وعلى رئيس الجمهورية ان ينظر الى كل هذه المعطيات بصورة ثاقبة تمكنه من اتخاذ قرار تاريخي يعيد الامور الى نصابها وعليه ان يعلم انه بدون اتخاذ مثل هذا القرار سيخسر الوطن الكثير كما انه سيخسر شخصياً شعبيته وهي الشعبية التي تتراجع من يوم لآخر نتيجة الانفلات الشامل الذي تعاني منه البلاد وعدم قدرته على السيطرة عليه.

خلاصة ان القادم افظع وان على الرئيس ان يدرك ان الفرصة اليوم مهيأة لاتخاذ قرارات تاريخية وان الشعب اليمني سيكون الى جانبه في الانتصار لقرارات شجاعه تضع حداً لحالة الانهيار التي تتسع من يوم لآخر وتطال معظم اركان الدولة اليمنية وحلم اليمنيين في بلوغ مستقبل امن لهم ولابنائهم.

جدلية الحوار الوطني

منذ بدأت العملية السياسية الوطنية تأخذ مسارات الانفراج خياراً بعد أن وصل الوطن الى مضائق الانغلاق والانسداد ونحن نلاحظ أن ثمة قوى اجتماعية وعسكرية وسياسية تحاول أن تمهد لنفسها طريق اللحظة السياسية المستقبلية بعقلية الهيمنة والسيطرة والتفرد، وبمفردات وأساليب وإجراءات ماضوية لا تتوافق مع طبيعة المرحلة ولا مع نتائج الحركة الاجتماعية التي عصفت بالوطن، فأحدثت متغيراً رؤيويًا وكسرت القيود النفسية والاجتماعية والثقافية ومثل ذلك المتغير الرؤيوي تجاوز واقع تلك القوى الاجتماعية والعسكرية والسياسية..



عبد الرحمن مراد

حين ان سفينة الوطن التي خرقتها واقع الطموحات الانتهازية تكاد تغرق في بحيرة الاحلام الاسنة، إذ أن القضايا الساخنة التي كان اللقاء المشترك يعرف طموحاته عليها لم تكن في عهده بأحسن حالاً مما كانت عليه في عهد النظام السابق والرئيس السابق فقد هور الوضع الاقتصادي والمعيشي زاد سوءاً، واعمال العنف والتطرف - وفي ظل صمت مطبق من المؤسسة الامنية والعسكرية، وهو أمر لم نعهده من قبل - فاقت المتوقع لها الى درجة مصادرة الدور الوطني للقوات المسلحة والامن، وكان المشترك ومن تبعه من بقية القوى السياسية والاجتماعية يجذفون ضد التيار الذي كان يتصدر خطابهم، فالتأبت ان البعد الوطني هو الغائب الوحيد سواء، كان على المستوى النظري في جدلية الحوار الوطني أو على المستوى العملي في الفعل والتعاطي اليومي مع المظاهر العامة في المجتمع.

ويكاد ينقطع في أذهان المتابعين أن الذي يحدث اليوم يشبه الى درجة التطبيق ما حدث خلال الفترة الانتقالية الممتدة من (90-94م) ولا أشك ان القوى التقليدية التي عيبت بأمن واستقرار الوطن في تلك الفترة بمنأى عما يحدث اليوم، وحين تمعن بعض القوى السياسية في الاستفراق في حالة التيه التي وصلت اليها اليمن وتحمل جاهدة على انحراف بوصلة الحوار من المحددات الموضوعية يجذفون تم التوافق عليها وتتجاوز السقف الزمني الذي حددهه الآلية التنفيذية إنما تجحد جحداً مضاعفاً في استمرار حالة غياب الدولة وهي بذلك تقع في التناقض بين أبعادها النظرية من حيث عمق اشتغالها عليها منذ تأسيس اللقاء المشترك الى اللحظة التي تثبت للمتابع ان الاشتغال النظري القائم على مبادئ الشراكة الوطنية، بناء الدولة المؤسساتي، الدور الوطني للمؤسسات الامنية والعسكرية، الوضع الاقتصادي والمعيشي، الروابط الوطنية، نبذ العنف والتطرف، الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني، لم يكن الا كتنكيكاً مرحلياً لم يتجاوز نقطة الشكوى ومحورها من النظام السابق القائمة على مفهوم أن الولاء للمصلحة الشخصية والحزبية هو الولاء، ولعلنا نذكر أنه منذ التوقيع على المبادرة الخليجية في 23/11/2011م وحتى اللحظة أي خلال عامين كاملين لم تثبت القوى السياسية التي نازعت المؤتمر الشعبي العام التصدر للمشهد السياسي بشريعات غير ديمقراطية بمفهوم الولاء الضيق التي كانت تراه من مثالب المؤتمر، إذ أن الواقع المعيشي تحدث عن عكس ذلك إذ قال بالبعد النظري وبالولاء المطلق للوطن للمؤتمر الشعبي العام وتحدث عن عكس ذلك عند المشترك أي قال بالولاء للمصلحة الشخصية والحزبية وهي التهمة التي حاول أمين عام الاشتراكي ان ينفخها عن حزبه في الآونة الأخيرة حين قال ان الحزب الاشتراكي ظل وفاقاً للمناضيه ولم يرن حزنه لأحد ولم يستلم من أحد.

ومن هنا يمكننا القول ان التقييد بالمبادرة الخليجية وأبيلتها الأزمة هو الضمان الحقيقي لخروج اليمن من حالة التيه والتخليق خارج الأطر الموضوعية لها والتلاعب بالان عبث وتحمور حول الذات الحزبية وتغريب اليمن، فالولاء الحقيقي هو الانتصار لليمن ولإيمانية اليمن في البعد الحضاري والثقافي وفي البعد السياسي القائم على الاستقرار والتعايش واحترام الحريات والخيارات.

فأذنين أحسنوا التفاعل مع تلك اللحظة الثائرة من حيث استثمار مشاعر الغضب وقهوا في شرو أنفسهم، والذين أحسنوا البدايات ساءت بهم النهايات، فالقوى السياسية المتعددة لم نشهد لها تمدداً جماهيرياً بل العكس شهدنا لها جزراً وانسداداً، ولا أذن الجماعات التي فاضلت معها ودافعت عن تلك القوى لا تعض أصابع الندم الآن، فقد تواتر بها الخبيات وعاشت وضعا أمنياً ومعيشياً وثقافياً متناقضاً كل التناقض مع الاحلام الوردية للخطابات الزائفة والمضللة، فالقوى التي كانت تصدر الافات والمواقف السياسية لاجزاب اللقاء المشترك قال الواقع عندما كلمته الفصل، حيث أفض غياب الدولة المؤسساتية التي كان المشترك يرى ان نظام علي عبدالله صالح استبدلها بسلطة كانت تحشد عناصر الدولة خارج نظامها المؤسسي بهدف تأمين وظيفة تسلطية أملاً في إعاقة بناء الدولة، الى الغياب الكلي للدولة، وقد رأينا كل الأطراف في مؤتمر الحوار الوطني كيف تتجاوزهم خاضية التسلط ورأينا كيف تعاملوا مع المبادرة الخليجية قبل التوقيع وبعد التوقيع، فالتناقض الذي ظهر عند كل أطراف ساحة التغيير من قوى سياسية واجتماعية وعسكرية خلق مزاجاً صامياً في المجتمع يصعب معه في ظل جدليته مع الامال والطموحات الوصول الى صيغة قابلة لعمليات التحديث والتغيير والانتقال أو حتى الركون الى شراكة وطنية، إذ كشفت بعض القوى عن روح الإقصاء لآخر والتفرد والتعالي ولم يحد من تلك الروح المدمرة الا نتائج ثورة (30 يونيو) بمصر.. والمعطلة أن تكون مثل تلك القوى من تقوم بالاشتغال على خطاب سياسي مرتكزاته أن نظام علي عبدالله صالح استبدل الشراكة الوطنية بنظام من الولاءات يقوم فيه مركز السلطة بتأسيس قاعدة لمعايير سياسية واجتماعية ومناطية جهوية يتم وفقاً لها بناء الحزام الامن للنظام، ويحصل منتسبو هذا الحزام على نصيب الأسد من ثروات البلاد، ومن المناصب العليا والوظائف الأساسية، وتقوم العلاقة بين مركز السلطة وهذا الحزام الوافقي على قاعدة مختلفة لنظام الشراكة الوطني، فهو نوع من الشراكة في السلطة والمصالح، ومثل هذا الخطاب دل الواقع على كذبه وتضليله وتناقضه، إذ أن الذي نشهده الآن لا يتجاوز دائرة الولاءات وهو أبعد ما يكون عن مبدأ الشراكة الوطنية، فالتضليل والتناقض جعلنا كموطنين نذكر أن مفهوم الشراكة لم يتجاوز دائرة الولاء للمصلحة الشخصية والولاء، وهذا المفهوم أكثر بروزاً عند التجمع اليمني للإصلاح وهو يتوارى عند بقية القوى لكننا - أي تلك القوى - لا نتجاوز دائرة.

والتناقض بين الرؤية النظرية والممارسة قد يكون أكثر ظهوراً في الخطاب السياسي الذي سبق التوقيع على المبادرة الخليجية وأبيلتها المزمنة أو بعد التوقيع، فقد تعالت الاصوات المطالبة بإقصاء المؤتمر الشعبي العام من الحياة السياسية ثم كان الخطاب أكثر تركيزاً على رئيس المؤتمر، فالشراكة الوطنية وروح التعايش شعارات مضللة والهدف الجوهرى هو التفرد والإقصاء، والاعلان وكادت تلك القوى أن توظف مؤتمر الحوار الوطني لأجندة صيقة وتعقد في سبيل ذلك الصفاقات والمؤتمرات في حالة غير أخلاقية في التعامل مع العهود والمواثيق من حيث الالتزام والتنفيذ في